

الدراسات السابقة

دراسات سابقة

هدفت دراسة المصطفى 2016 إلى بيان كيفية تفادي الأزمات المالية المفاجئة من خلال الاعتماد على دراسة الجدوى في إدارة عمليات التمويل لقبول المشاريع التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع، وتعمل على مدى صلاحية المشروع الاقتصادي من خلال تقدير البيانات المالية للإيرادات والتكاليف في المشروع كما أن المصارف الإسلامية تكون في بعض المشاريع إما ممول وإما شريك مع العميل، وتطرقت إلى الجانب التطبيقي للتعرف على أثر دراسة الجدوى في اتخاذ القرار التمويلي.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن الجدوى الاقتصادية من الجانب الإسلامي هي فكرة استثمارية

ومفهوم القرار التمويلي هو توفير التمويل اللازم للمشروع بعد دراسة الجدوى، واتضح من الدراسة وجود آثار معنوية لجوانب الدراسة التفصيلية.

تهدف دراسة حمد ٢٠٠٤ إلى أهمية الاستثمار والسعي نحو استقطاب رؤوس الأموال العالمية لتحقيق طفرة اقتصادية وثقافية واجتماعية للحصول على مكاسب متوقع الحصول عليها في مدى طويل في المستقبل، ويستفاد من تقييم المشاريع تدارك الأخطاء الناجمة في حالة المشاريع المستقبلية مع التركيز على أثر المشروع في دخل الفرد.

ونستنتج أن قرارات الاستثمار مبينة في الواقع على التثمين وتكنولوجيا التقييم حيث ان التثمين يكون فيه حدود التجريب بينما التقييم فيه حدود الخبرات المكتسبة.

كما أوصت الدراسة بالمحافظة على الموارد الاقتصادية المتاحة والثاني في اتخاذ القرارات الاستثمارية ودراسة البدائل المتاحة للمشروع.

ذكرت دراسة المغيرة ١٩٩١ إلى بيان الدور الفعال يمكن أن تحققه زيادة حجم الاستثمار في حل المشاكل الذي يتعرض لها الاقتصاد الأردني بارتفاع معدل البطالة وانخفاض النمو وتحسنت الجودة يكون الطلب عليها أكبر فتتحرك عجلة الاقتصاد فتؤدي الى تحسين النمو الاقتصادي.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني الدولة لتوجيه حجم استثمارات أكبر لقطاع الاتصال لتساهم في الإنعاش الاقتصادي.

تعرضت دراسة حماد ٢٠٠٧ إلى بيان المخاطر التي تختص بصيغ الاستثمار التي تجريها المصارف الإسلامية مع بيان العلاج الفقهي لهذه المخاطر مع عرض العلاج المصرفي في بعض الأحيان.

كما عرض الباحث آراء الفقهاء في مسائل الموضوع الفقهي ومناقشة الأدلة ثم ذكر الرأي المختار فيجب أن يكون هذا الاستثمار مباحا

فيفترض أن تكون قرارات الهيئة ملزمة للمصرف. ويرى الباحث أن الاستثمار من منظور إسلامي بأنه توظيف المسلم ماله أو جهده في نشاط اقتصادي مشروع بهدف الحصول على نفع يعود عليه أو على غيره في الحال أو المال، فتتمثل المخاطر في احتمالات عدم قدرة العميل المستثمر على الوفاء بحقوق المصرف المالية مستقبلاً. فمن نتائج الدراسة أن استثمارات المصارف الإسلامية نسبة المخاطرة بها أعلى من المصارف التقليدية لكون طبيعة العلاقة بين المصرف الإسلامي والعميل تسيير ضمن قاعدة الغنم بالغرم.

ويوصي الباحث إلى إعداد دراسات ضمن موضوع المخاطر الأخرى التي تواجه استثمارات المصارف الإسلامية مثل السوق والسيولة.

تمهيد:

حظي موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية اهتماما كبيرا في تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، لذا تعد دراسة الجدوى للمشاريع من أهم الوسائل الاقتصادية، والمالية، والإدارية التي يجب على كافة المنشآت مهما كانت طبيعة عملها التقيد بإعدادها عن طريق الاستعانة بمجموعة من المحللين والخبراء الاقتصاديين والماليين حتى يتم وضع الدراسة بناء على مجموعة من الخطوات الدقيقة، والتي تساهم بتطبيقها على أرض الواقع مع الاهتمام بمبدأ الحيطة والحذر قبل اتخاذ أي خطوة في العمل حتى يساهم في الوصول إلى تحقيق نتائج مناسبة، ودقيقة.

بحيث تتمتع هذه الأخيرة بأهمية بالغة بالنسبة لأصحاب رؤوس الأموال الراغبين بعمل استثمارات ومشاريع تجارية، وخصوصاً عند طرح فكرة جديدة، إذ تساعد دراسة الجدوى على النظر في احتمال نجاح الفكرة أو فشلها، وبالتالي إرشاد الشخص إلى إلغائها قبل الخوض فيها وتكبد الخسائر، كما وتعمل دراسة الجدوى على إعطاء صورة كاملة وشاملة للمشروع وذلك من جوانب عدة : سوقية فنية، مالية، بيئية، اقتصادية واجتماعية، قد تعطي حلولاً وبدائل جديدة تفتح آفاق ملهمة للأشخاص ذوي المشاريع إلى أفكار وتحسينات لم تكن في الحسبان قد تزيد من نسبة الأرباح.

ففي هذا الفصل تسعى إلى تحديد ماهية دراسات الجدوى والمراحل التي تمر بها. وعلى ضوء ما

يشمل هذا الفصل ثلاث مباحث، ففي المبحث الاول- :دراسة الجدوى (المفهوم_ التعريف -الانواع)

، أما في المبحث الثاني- :انواع دراسة الجدوى

أما في المبحث الثالث والأخير فنحدد فيه أهمية دراسة الجدوى في تحقيق النمو الاقتصادي

الفصل الثاني

المبحث الأول: مفهوم وتعريف دراسة الجدوى

المبحث الثاني: أنواع دراسة الجدوى

المبحث الثالث: أهمية دراسة الجدوى في تحقيق النمو
الاقتصادي

المبحث الأول:

مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية:

تعددت التعريفات الخاصة بدراسات الجدوى الاقتصادية تذكر منها: عرف الدكتور أحمد تميم دراسة الجدوى على أنها أداة علمية تستخدم لترشيد القرارات الاستثمارية الجديدة أو لتقييم قرارات سبق اتخاذها، أو القيام بمفاضلة بين البدائل المتاحة وذلك على أسس فنية، مالية وعلى ضوء معطيات محددة تتصل بموقع المشروع، تكاليف التشغيل، طاقات التشغيل، الإيرادات، نمط التكنولوجيا المستعملة واليد العاملة الموظفة.

من هذا التعريف يتضح لنا:

أن دراسة الجدوى تنصف بأنها طريقة علمية تتصف بالابتعاد عن العشوائية في القرارات.

أن دراسة الجدوى تستند على أسس وركائز تستوجب دراسات وافية.

لكن هذا التعريف لا يذكر فيه إمكانية التخلي عن المشروع كلية، في حالة ما إذا كانت الدراسات غير مواتية

المجعددين نور الدين، الدراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكالات العلمية، مجلة الباحث، العدد 2009، جامعة ورقلة، من ص. 205

عرفت دراسة الجدوى الإقتصادية من طرف الدكتور عبدو العزيز السيد مصطفى على أنها:

سلسلة الأنشطة والمراحل المتابعة والمكونة من عدد من الدراسات والبيانات التي تقضى في التحليل النهائي بإقرار إنشاء مشروع استثماري معين من عدمه سواء كان هذا المشروع جديداً أو توسعاً في مشروع قائم أو إحلال مشروع قائم بمشروع آخر.

وفي تعريف آخر يرى الدكتور كاظم جاسم العيساوي أن دراسة الجدوى هي عبارة عن دراسات علمية شاملة لكافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي قد تكون إما تشكل عن:

دراسات أولية تفصيلية، والتي من خلالها يمكن التوصل إلى اختيار بديل أو فرصة استثمارية منبين عدة بدائل أو فرص استثمارية مقترحة، ولا بد أن تتصف تلك الدراسات بالدقة والموضوعية والشمولية؛ فهي مجموعة من الدراسات المتخصصة التي تجرى للتأكد من أن مخرجات المشروع 5 منافع إيرادات 4 أكبر من مدخلاته 5 تكاليف 4 أو على الأقل مساوية لها 1 .

عرفت كذلك بأنها [تلك المجموعة من الدراسات التي تسعى إلى تحديد مدى صلاحية مشروع استثماري أو مجموعة من المشاريع الاستثمارية من عدة جوانب سوقية، فنية، مالية، تمويلية، اقتصادية، اجتماعية ... الخ، وذلك تمهيدا لاختيار تلك المشروعات التي تحقق أعلى منفعة صافية

أحمد عليم، دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان، الطبعة 3 ، دار النشر، القاهرة، 1997 ، منص 14

كما عرفت منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة rkfal دراسة الجدوى بأنها تلك الدراسة التي تحدد الطاقة الإنتاجية للمشروع في موقع مختار، باستخدام طريقة فنية محددة للإنتاج ملائمة للمواد الخام، وبتكاليف استثمارية وتشغيلية مقررة، وبييرادات متوقعة تحقق عائدا محددًا

الاستثمار:

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن دراسة الجدوى الاقتصادية هي أداة عملية أو أسلوب علمي متبع من طرف المستثمر من خلاله يتم تقدير احتمالات نجاح الفكرة الاستثمارية قبل التنفيذ الفعلي، وبالتالي تجنب هذا الأخير الوقوع في المخاطر وتحمل الخسائر

التطور التاريخي لدراسات الجدوى:

تمتد جذور دراسة الجدوى إلى عام 1936 عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار قانون التحكم في الفيضانات Cilla @kolis ، الذي يجيز إقامة مشروعات مقاومة للفيضانات في حالة تفوق منافعها عن تكاليفها. وتعتمد في ذلك على أسلوب تحليل المنافع والتكاليف، ولقد شاع استخدام هذا المصطلح في العديد من الكتابات بمفاهيم عديدة نلمسها خاصة في الكتابات الأولى للاقتصادي كيتير عندما تناول فكرة معدل العائد على الاستثمار وفكرة رأس المال والكفاية الحدية الرأس المال أو عند الاقتصادي Abak Gli سنة 1951 عندما أصدر أول كتاب المعالجة مشاكل المشروعات الاستثمارية، إلا أن أول عمل ظهر محتوي المبادئ الأساسية لتلك الدراسات كان عام 1950 م في صورة كتاب قامت لجنة فيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية بإعداده وعرف بالكتاب الأخضر.

عبدو العزيز السيد ومصطفى دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، الدار الجامعية، القاهرة 2012 من ص 11 - 8

ولقد تلت بعد ذلك عدة أعمال وكتابات عن هذا الموضوع محاولة وضع المبادئ والقواعد الأساسية المتبعة في تقييم المشروعات من أهمها دليل منظمة التعاون الاقتصادي 196945 ، وتم تطويره عام 1974 ، دليل البنك الدولي عام 1975 ، دليل الإعداد دراسات الجدوى من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عام 1972 وطور عام 1993 ، وبفضل هذه الأعمال بدأ يتبلور هذا الموضوع ليشكل أحد الفروع الهامة في الاقتصاد التطبيقي ويستمد منهجيته من النظرية الاقتصادية

بشقيها الجزئي والكلي ومتأثرا إلى جانب ذلك ببعض العلوم الأخرى مثل المحاسبة والإدارة وبحوث العمليات

المبحث الثاني

أنواع دراسة الجدوى الاقتصادية

المبحث الثاني أنواع دراسات الجدوى الاقتصادية والعلاقات الداخلية بينها :

تقسم دراسات الجدوى الاقتصادية الى نوعين رئيسين هي دراسات الجدوى المبدئية ودراسات الجدوى التفصيلية وتنقسم الأخيرة الى عدة أنواع هي دراسات الجدوى البيئية والقانونية والتسويقية والفنية والمالية والاجتماعية وبينما توجد علاقة داخلية بين دراسات الجدوى المبدئية ودراسات الجدوى التفصيلية، فإنه توجد علاقات داخلية Interlation ships وبشكل أكثر تحديداً بين دراسات الجدوى التفصيلية للمشروع، وهو ما يمكن ايضاحه من خلال التحليل التالي:

أولاً: دراسات الجدوى المبدئية:

يمكن أن يطلق على دراسات الجدوى المبدئية على أنها المجس الذي يفتح الطريق الى دراسات الجدوى التفصيلية أو يقتله ويرسل الإشارة الى المستثمر والقائمين على دراسة الجدوى بان يتحولوا الى مشروع آخر وفرصة استثمارية ليدبوا طريقاً جديداً وهي بالتالي ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة لأي مشروع حيث تبرز أهميتها إذا تذكرنا ان المستثمر عندما يفكر في الدخول في نشاط معين ، فإنه كمن يشرع في الدخول الى حقل الغام ولا بد أن يكون معه مجس قبل الدخول حتى يقرر ما إذا كان يدخل أولاً يدخل ، ودراسات الجدوى المبدئية وهي دراسة استكشافية وهي المجس للأوضاع والظروف التي يمكن من خلالها اتخاذ قرار بالدخول في دراسات الجدوى التفصيلية التي تكون في بعض الأحيان ملايين الجنيهات أم لا وبالتالي تصبح مهمة دراسات الجدوى المبدئية هي الكشف عن ما إذا كان سيتم الدخول في دراسات الجدوى التفصيلية المكلفة أم لا ، وفي نفس الوقت هي في حد ذاتها تحدد تكلفة اجراء دراسات الجدوى التفصيلية ومن ثم تحدد مدى تناسبها مع حجم رأس المال المخصص للاستثمار ومن ثم تشير الى ما إذا كانت المسألة تحتاج الى تعديلات لإحداث التناسب والتوازن المطلوبة بين الاثنين أم التراجع كلية عن الدخول في

المشروع بسبب تزايد تكلفة دراسات الجدوى التفصيلية عن حد التوازن المطلوب وكذلك يكون القرار في نهاية الدراسات المبدئية أما الاستمرار في اعداد دراسات الجدوى التفصيلية للمشروع أو رفض المشروع . وفي هذا الإطار تنطوي دراسات الجدوى المبدئية على مجموعة من المؤشرات

والتقديرات الأولية التي توضح للمستثمر امكانيات واحتمالات النجاح أو الفشل المبدئي للمشروع قبل الاستغراق في التفاصيل البيئية والقانونية والتسويقية والفنية والمالية والاجتماعية لهذا المشروع وبالتالي يمكن لدراسات الجدوى المبدئية أن تشتمل على عدد من الجوانب التي يتم جمع المعلومات عنها وتطيلها، لعل من أهمها:

1- البحث في المواقع الجوهرية سواء التشريعية أو غير التشريعية فمن الممكن أن تكون مناطق معينة ممنوع إقامة مشروعات معينة عليها من خلال تشريع مثل قرار منع هدم الفيلات في المحافظات وقانون البيئة وما جاءت به من اشتراطات محددة والقوانين والقرارات الحاكمة لإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة والمدن الجديدة وغيرها من القوانين ، وهناك مواقع غير تشريعية مثل إقامة المشروع على اراضي تمتلكها القوات المسلحة مثلاً-14 .

2 -دراسة قوانين الاستيراد والتصدير وما بها من قيود وموانع مثل عدم السماح بدخول مادة خام معينة يحتاجها المشروع، وأيضاً هناك قوانين وقرارات تقصر نشاط معين على الدولة مثل الإنتاج الحربي والبتروك وغيرها من الأنشطة، ومن هنا يمكن أن تكشف دراسة الجدوى المبدئية تلك الأوضاع قبل التورط في عمل دراسة الجدوى التفصيلية بما يحمله ذلك من ضياع في التكلفة والوقت والجهد

د. عبد المنطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي ومراجع سبق ذكرها، مكتبة زهراء الشرق القاهرة 1997ص

٣-مدى ملائمة المشروع المقترح أو فكرة المشروع لأولويات التنمية والموجودة في خطة التنمية .وبالتالي وجب دراستها وما تحدثه من تغيرات على التكوين الاقتصادي وما تفتحه من فرص مستقبلية للاستثمار مثل استراتيجية تنمية جنوب الوادي الممتدة الى ٢٠١٧ على مدى أربع خطط خمسية بداية من عام ١٩٩٧ والعكس صحيح قد يفكر مستثمر في إنشاء مشروع لاستصلاح الأراضي في الصحراء الشرقية، ثم يتضح أن الموقع الذي اختاره للمشروع يقع في نطاق خطة وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي الخاصة بإصلاح الأراضي وتوزيعها على الخريجين.

4: محاولة الرجوع الى الخرائط الاستثمارية للمشروعات على مستوى الموقع المتصور أن يتم إقامة المشروع عليه والرجوع الى الجهة الإدارية المختصة .هـ التعرف على حالة الاقتصاد القومي وهويته وتوجهاته وسياساته الاقتصادية والظروف البيئية ومدى الاستقرار السياسي والاجتماعي بما في ذلك القيم والعادات والتقاليد مع تحديد ما إذا كانت أهداف المشروع تتماشى مع الأهداف العامة للمجتمع أم لا.

5: مدى الحاجة الى منتجات المشروع وهو ما يتطلب التعرف على حالة السوق وطبيعة السوق واتجاهات الطلب على تلك المنتجات والأسعار السائدة ورغبات وأذواق ودوافع المستهلكين تجاه هذا النوع من السلع، بالإضافة الى إجراء مسح للمشروعات المماثلة والمنافسة للمشروع ومناطق السوق البيعية المحتملة

د. عبد المنظبل عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي ومراجع سبق ذكرها، مكتبة زهراء الشرق القاهرة 1997ص

6: ظروف النشاط مجال الاستثمار من حيث مستوى التكنولوجيا وبدائلها ومدى توافر عناصر الإنتاج وخاصة العمالة، وهل هناك قيود على استيراد العمالة أو التكنولوجيا أم لا وكذلك دراسة موقف الخامات المحلية ومعرفة خصائص الأرض وأسرارها وهي تدور حول مدى توفر العنصر الفني للمشروع أو الجوانب الفنية.

7: دراسة الصناعات والأنشطة القائمة ومعرفة احتياجاتها وعلاقات التشابك الاقتصادي بينها وعلاقة المشروع بكل ذلك.

8: مؤشرات تشجيع الاستثمار وحوافزه، ونظم التعامل مع المستثمرين بما في ذلك التعرف على مدى صعوبة الحصول على تراخيص إقامة المشروع ومدى تعقد الإجراءات الإدارية، ويفضل المشروع الذي يجوز له الترخيص بمباشرة نشاطه من قبل الجهات الإدارية فإذا فكر المستثمر في إنشاء ورشة أو مصنع في وسط مدينة القاهرة مثلاً فإنه قد يجد صعوبة في البدء في هذا المشروع بل قد يجد القرارات المانعة لهذا الترخيص من أساسه.

9: تقدير تكاليف دراسات الجدري التفصيلية ومدى تناسبها وتوافقها وملائمتها لرأس المال المخصص مبدئياً للاستثمار في المشروع وما إذا كان المشروع يستحق اجراء دراسات تفصيلية له أم لاء بل وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى اهتمام خاص وتركيز أثناء القيام 1901 بالدراسات التفصيلية ، بل ومحاولة تقدير التكاليف الإجمالية وحجم التمويل اللازم وهيكله للمشروع ويلاحظ على دراسات الجدوى المبدئية إنها يجب أن تتم بدقة وبقدر كبير من الخبرات العلمية والعملية ، لأن الهدف الرئيسي منها هو صنع القرار الخاص بالدخول في المرحلة الثانية وهي مرحلة دراسات الجدوى التفصيلية للمشروع من عدمه الى جانب ما تسفر عنها من نتائج أخرى مثل تقدير مبدئي للاستثمار

والتكاليف في شكلها الكلى المبدئي بما فيها تكاليف دراسة الجدوى التفصيلية ذاتها وتحديد المشاكل التي يمكن ان تواجه المشروع وانواع المخاطر وكيفية التغلب على ذلك ولعل من الملاحظ أيضاً أن دراسات الجدوى المبدئية في تحليلاتها تلمس الجوانب البيئية والقانونية والتسويقية والفنية والمالية والاجتماعية للمشروع الاستثماري بشكل مبدئي دون الدخول في تفاصيل مكلفة وعميقة بل بالدرجة التي تبرر القيام بدراسات الجدوى التفصيلية وما يرتبط بها من جهد وتكلفة ، حيث يمكن اعتبار مكونات الدراسة المبدئية هي نفس مكونات الدراسات التفصيلية ولكنها تنفذ بصورة سريعة أولية مبسطة حيث أن كل مكونات الدراسة المبدئية سيعاد صلبها بصورة منفصلة في صلب دراسة الجدوى التفصيلية.

ثانياً: دراسات الجدوى التفصيلية للمشروع:

إذا كانت دراسات الجدوى المبدئية للمشروع ايجابية وتسمح بالفعل بالدخول في دراسات الجدوى التفصيلية للمشروع فإن ذلك يؤدي الى أن يشرع خبراء دراسات الجدوى المتخصصين في كل جانب من الجوانب البيئية والقانونية والتسويقية والمالية والاجتماعية بالبحث والتحليل-01- واجراء التقديرات والتوقعات والاختبارات لتلك الجوانب، فيما يطلق عليه دراسات الجدوى التفصيلية، حيث يتم القيام بالدراسات التالية:

أولاً: دراسات الجدوى البيئية:

حيث تتجه هذه الدراسة في جانبها التحليلي الى محاولة التعرف على أثر المشروع على البيئة سواء كان هذا ايجابياً ومواتياً او سلبياً وينتج اضراراً للبيئة مما ينتج عنها من تقييم للآثار البيئية للمشروع بهدف تقليص أو تخفيف حدة الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية، وقد يتطلب الأمر محاولة التعرف على

أثر البيئة على المشروع بجوانبه السلبية وجوانبه الإيجابية ويدخل في كل ذلك العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والأبعاد الاجتماعية. وفي كل الأحوال يمكن القول ان بحث الآثار البيئية الإيجابية والسلبية يعنى دراسة وتحليل الجدوى البيئية للمشروع المقترح حيث ان تنفيذ هذا المشروع وتشغيله قد يؤثر على سلامة البيئة وعلى الموارد الطبيعية أو صحة الإنسان أو كلاهما معاً من منظور أن المشروع هو نظام مفتوح يؤثر في البيئة ويتأثر بها .

ثانياً: دراسات الجدوى القانونية:

تعتبر دراسات الجدوى القانونية للشروع هي ثاني الدراسات التفصيلية وهذا النوع من الدراسات يعدد العلاقة بين المشروع والقوانين والتشريعات المؤثرة فيه والمنظمة لنشاطه ومن ثم فإن دراسات الجدوى خلال تحليل عدد من العناصر لعل من أهمها:

١ - تحديد وتحليل القوانين وتشريعات الاستثمار المنظمة للمشروع والمؤثرة فيه من حيث الحوافز والمزايا الممنوحة المباشرة وغير المباشرة والقيود المفروضة على الاستثمار في أنشطة معينة والقيود الخاصة بالتعامل في النقد الأجنبي وغيرها من القيود التي تفرضها بعض الجهات

٢ - دراسة جدوى الشكل القانوني للمشروعات الاستثمارية وأهم العوامل المحددة له وأهمها نوع النشاط ومدى مساهمة الحكومة في رأس المال، وحجم الأعمال المرغوب في تنفيذها، وأحكام القوانين المنظمة للمشروع. دراسات الجدوى التسويقية : وتنطوي دراسات الجدوى التسويقية وبحوث

السوق على العديد من الموضوعات تدور حول مفهوم واهداف وأهمية دراسات الجدوى التسويقية للمشروع وأنواع دراسات السوق والجدوى التسويقية ودراسة وتقدير الطلب على منتجات المشروع كمحور رئيسي لدراسة الجدوى التسويقية ، بالإضافة الى تحليل البيانات والمعلومات من مصادرها لتقدير هذا الطلب ، بل وتحديد هيكل ونوع السوق الذي يعمل في إطاره المشروع ومن ثم تحديد الحجم الكلي للسوق والعوامل المحددة للطلب بما يتضمنه ذلك من التعرف على العوامل المحددة للطلب على منتجات المشروع وأساليب التنبؤ بالطلب وكذلك تحديد الشريحة التسويقية للمشروع ووضع السياسة والاستراتيجية السعرية المناسبة لتحديد أفضل الأسعار لبيع منتجات المشروع- .

ثالثاً: دراسات الجدوى الفنية:

وتنصب دراسات الجدوى الفنية على التخطيط والاعداد الطاقات الإنتاجية للمشروع بناء على ما تم الحصول عليه من نتائج وتقديرات دراسات الجدوى التسويقية السابقة لها وتحديد في النهاية حجم الإنتاج والطاقة الإنتاجية والبديل المناسب لحجم المشروع والموقع الملائم وأسلوب الانتاج الملائم وتحديد العمليات الإنتاجية والتخطيط الداخلي المناسب للمشروع وتحديد الاحتياجات من المواد والعمالة ومستلزمات الإنتاج، وأخيراً توفير البيانات وتقدير التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل السنوية.

د. عبد المنظلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي ومراجع سبق ذكرها، مكتبة زهراء الشرق القاهرة 1997 ص 53.

رابعاً: دراسات الجدوى المالية:

وتجدر الإشارة الى أن دراسات الجدوى المالية تعتمد على نتائج الدراسات الأخرى وبصفة أساسية على الدراسات التسويقية والدراسات الفنية، بما تعكسه من نتائج وآثار على التدفقات النقدية الخارجة الافتراضي للمشروع) . التكاليف (والتدفقات النقدية الداخلة) الإيرادات (خلال العمر وتستهدف دراسات الجدوى المالية من تجهيز البيانات والجداول والتحليلات اللازمة ، إلى ابراز وتحديد المنافع المالية والاقتصادية والتكاليف والأعباء التي يتحملها أصحاب المشروع في مقابل الحصول على تلك المنافع ويتم ذلك من خلال تحليل وبيان مختلف التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمشروع طوال عمره الافتراضي ، ووضع تصور للمركز المالي واقتصاديات تشغيل المشروع وهيكل التمويل الأمثل له قبل البدء في تنفيذ ، ومن ثم فهي تشمل تقدير التدفقات النقدية الداخلة ، وتقدير وتحليل التكاليف الاستثمارية وتقدير تكاليف التشغيل السنوية وتقدير صافي التدفقات النقدية قبل وبعد الضرائب ووضع الهيكل التمويلي للمشروع-02-

خامساً: دراسات الجدوى الاجتماعية:

وتنطوي دراسات الجدوى الاجتماعية على محاولة تقييم أثر المشروع على الاقتصاد القومي من حيث مدى مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للمجتمع، حيث يتم بحث أثر المشروع على التوظيف وعلى الدخل القومي القيمة المضافة وعلى ميزان المدفوعات

وكذلك على استقرار قيمة العملة وأخيراً الأثر على البيئة.

المبحث الثالث

أهمية دراسة الجدوى في تحقيق النمو الاقتصادي

أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية:

ويمكن ان نلخص اهمية دراسة الجدوى الاقتصادية تبعا لنظام استخدامها كما يأتي:

القطاع الخاص إن الدراسة الجدوى أهمية كبيرة وبالغة بالنسبة للقطاع الخاص وذلك، الضخامة المبالغ المستثمرة في بعض المشروعات الاقتصادية أحيانا، وكذلك البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها المشروعات الاستثمارية التي تؤكد وجود عنصر المخاطرة وعدم اليقين، ويمكن أن تحقق دراسة الجدوى الاقتصادية للمستثمر في القطاع الخاص ما يأتي:

وجود فرص استثمارية أو أفكار جديدة تستحق المزيد من الدراسة التفصيلية. يمكن للمستثمر في القطاع الخاص أن يفاضل بين الفرص الاستثمارية المتاحة لديه وترتيبها بحسب الأولويات.

نتائج دراسات الجدوى تمثل وتعتبر للمستثمر الفرد، تساعد على متابعة مراحل تنفيذ المشروع بحيث يمكن الرجوع إليها في مختلف مراحل التنفيذ.

بالنسبة للمشروع نفسه 5 المؤسسة: 4 إن أهمية دراسة الجدوى بالنسبة للمؤسسة تتجلى فيما يلي:

تعتبر دراسة الجدوى الأساس في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإقامة المشروع كـشراء الأراضي، إقامة المباني، توريد الآلات والمعدات، وكل ما يلزم من دراسات وإجراءات وعقود وقرارات تنفيذية.

إظهار مدى قدرة المشروع في تحقيق الأهداف يقوم من أجلها، بحيث أن إقامة المشروع

ليس هدفا في حد ذاته، وإنما هو بغرض الحصول على منافع مادية معينة يتوقف قرار مؤسسات التمويل لمنح الائتمان على دراسات الجدوى المقدمة لها وتعتمد مؤسسات التمويل الدولية على هذه الدراسة عند فتح مساعداتها لإقامة مشاريع التنمية الإقليمية في الدول النامية.

مساهمة الدراسة في تحديد المصادر المناسبة لتمويل الاحتياجات الخاصة بالمشروع ومدى توفرها وقدرتها على تزويد المشروع بالأموال عند الحاجة إليها، وإلى حد ما سوف يتحقق العائد من وراء استثمار هذه الأموال.

1سعد طالب كاظم، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع تخصصي
لطب و جراحة العيون في ا العراق جملة الغري للعلوم الاقتصادية
والإدارية المحمد الرابع عشر العدد 2017435 من897

